

الميليشيات الشيعية تترك القوات الأميركية بطائرات مسيرة صغيرة

العمل على حلول تقنية تتيح رصد الدرونز وإسقاطها



طلعة تجريبية

البرلمان إلى إصدار قرار غير ملزم للضغط على الحكومة العراقية من أجل طرد القوات الأجنبية من البلاد. وحمل النائب كريم البلداوي عضو تحالف الفتح، القوات الأميركية ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مسؤولية الهجمات بواسطة الطائرات المسيرة.



وأوضح البلداوي أن "توتر الوضع الأمني والتصعيد في عمليات القصف، يحتمله طرفان؛ الأول هو القوات الأميركية، والثاني هو الحكومة العراقية، فالأخيرة مطالبة بحسم الجدل حول وجود القوات الأميركية، واقتصار الأمر على عدد قليل من المستشارين والمدربين، حسب ما تتطلبه الحاجة إليهم". وكانت إدارة بايدن قد استأنفت الحوار الاستراتيجي مع بغداد الذي بدأ في عهد الرئيس دونالد ترامب، وبنقاش مستقبل وجود القوات الأميركية في العراق. وأعرب ماكينزي وآخرون عن تفاؤلهم بأن الولايات المتحدة ستحافظ على وجودها العسكري في البلاد.

بعدين نسبيا عن المكان الذي يريدون أن يكونوا فيه. ويعتقد الخبراء العسكريون الأميركيون أن الميليشيات الشيعية التي تحظى بإشراف مباشر من فيلق القدس الإيراني ستستمر في تنفيذ هجمات بطائرات مسيرة، متوقعة أنها لن تثير أي رد من قبل القوات الأميركية، وستكون سببا لإدارة الرئيس جو باين لمغادرة ما تبقى من القوات الأميركية قواعدها في العراق.

غير أن قائد القيادة المركزية الأميركية وبعده زيارته العراق، يرى أنه لا يزال لدى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عمل ينبغي إنجازه في البلد للمساعدة في التغلب على تنظيم داعش، الذي لا يزال محتفظا ببعض الوجود في غرب البلاد وشمالها.

وتزامنت تصريحات ماكينزي مع مطالبة تحالف الفتح الذي تنضوي تحته الميليشيات الشيعية المدعوة من إيران بانسحاب القوات الأجنبية من العراق والحث على ذلك عبر اجتماعات اللجان الفنية بين الجانبين العراقي والأميركي. وطالب رئيس تحالف الفتح هادي العامري بسيطرة القوات العراقية على القواعد الجوية في عين الأسد وأربيل. وتكررت الهجمات ضد قوات التحالف منذ أن تقلت ضربة جوية أميركية قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سلیماني مع نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس بالقرب من مطار بغداد مطلع العام الماضي. وأثارت تلك الضربة غضب نواب عراقيين غالبية من الشيعة ودفعت

تحول الميليشيات الشيعية في العراق من الاعتماد في استهداف خصوم إيران هناك على صواريخ الكاتيوشا وغراد إلى استخدام الطائرات المسيرة صغيرة الحجم ورخيصة الثمن، قد يشكل لبعض الوقت ميزة لتلك الميليشيات على حساب القوات الأميركية إلى أن تستكمل واشنطن وضع استراتيجيتها لمواجهة هذا الخطر الطارئ وتوفر الوسائل التقنية لمواجهة وتحجيد.

بغداد - مع أن مواجهة الهجمات بالطائرات المسيرة التي بدأت تستثمرها الميليشيات الشيعية المدعوة من إيران، تمثل أولوية قصوى للقوات الأميركية، إلا أنها ما زالت بعيدة عن إيجاد الحلول. وقال الجنرال فرانك ماكينزي قائد القيادة المركزية الأميركية، بعد زيارة قام بها للعراق والتقى خلالها برئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وتقدم بعدها قوات بلاده في سوريا "إن الميليشيات التي تدعمها إيران سوف تستخدم بنسق أكبر طائرات مسيرة صغيرة خلال السنوات القليلة المقبلة".

ويصعب اكتشاف ومواجهة الطائرات دون طيار، وهي رخيصة الثمن ويسهل التزود بها. ودخلت الطائرات المسيرة المفخخة في العراق على خط هجمات الميليشيات الحليفة ل طهران على القوات الأميركية في البلاد، بعد أن كانت الهجمات تقتصر على صواريخ الكاتيوشا من طراز 107 محدودة النافير، وصواريخ غراد الروسية. وشهد مطار أربيل الدولي شمالي العراق وقاعدة عين الأسد بمحافظة الأنبار غربي البلاد، هجمات بواسطة

الانتخابات التكميلية توجه رسالة جديدة عن قوة المعارضة الكويتية

بإشارة جديدة بشأن مدى قوة المعارضة وصعوبة المعركة ضدها، وذلك عندما حقق مرشح معارض للانتخابات التكميلية التي أجريت السبت لسد الشغور الجزئي في مجلس الأمة (البرلمان) والناتج عن إبطال المحكمة الدستورية لعضوية نائب معارض آخر، فوزا ساحقا على جميع منافسيه من مستقلين وموالين للسلطة.

وحاز المعارض عبيد الوسمي على حوالي ثلاثة وتسعين في المئة من الأصوات الانتخابية، بينما تقاسم منافسوه الـ14، السبعة في المئة المتبقية. ورات جهات سياسية كويتية أن نتيجة الانتخابات التكميلية ترتقي إلى مرتبة إنذار للحكومة بشأن صعوبة مواجهة المتواصل منذ الانتخابات التي جرت في ديسمبر الماضي ضد المعارضة والتي تلخصها المشاحنات الشديدة تحت قبة البرلمان وأفضت أخيرا إلى تعطيل عقد جلساته بسبب إصرار النواب المعارضين على استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد رغم أنه يتحصن بقرار برلماني ينص على تأجيل الاستجوابات البرلمانية الموجهة إليه إلى دور الانعقاد القادم للمجلس.

ولهذا السبب ترى جهات كويتية أن الحل الوحيد للحذ من الاشتباكات اللامتناهية بين السلطتين قد يكون في تعديل دستوري يحد من فائض السلطة التي يتمتع بها النواب وتحويل لهم رقابة واسعة النطاق على عمل الحكومة كثيرا ما تستخدم في غير محلها ولجزء المساومة على مصالح ضيقة ولتصفية حسابات شخصية وقبيلية وحزبية.

وقد مثل التجاذب الحاد بين الحكومة والمعارضة انشغالا على أعلى مستوى في البلاد، حيث دعا الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح مؤخرا إلى الابتعاد "عن أجواء الاحتقان والتوتر وعن كل ما يدعو إلى التفرقة التي تؤدي إلى بطء عجلة التنمية في البلاد"، معتبرا "التعاون بين سلطات ومؤسسات الدولة هو الأساس لأي عمل وطني ناجح، والأسلوب الأمثل نحو الإنجاز تحقيقا للتطلعات التنموية" التي ينشدها الكويتيون.

ومعروف عن الوسمي الذي سبق له الفوز بعضوية البرلمان في انتخابات سنة 2012 تبنيه وترجيحه لأفكار معارضة تدعو إلى "إصلاحات" راديكالية، لا تستغني تغيير طبيعة النظام.

وقد عبّر عن جانب من تلك الأفكار في وثيقة مشتركة مع القيادي في جماعة الإخوان المسلمين عبدالله النفيسي نشرت في ديسمبر الماضي تحت مسمى وثيقة الكويت والتي تضمنت نقدا لاذعا لتجربة الحكم في الكويت واتهامات لها بنشر الفساد وحرف الدستور عن نصوصه ومقاصده، وذلك توطئة لتقديم مقترحات شملت إحداث تغييرات في النظام ذاته، حيث نصت الوثيقة على تشكيل حكومة إنقاذ وطني ذات صلاحيات واسعة، تعمل وفق جدول زمني محدد على إيجاد البدائل لهيكل مؤسسات الدولة، مؤكدة على ضرورة "التوافق الوطني على نظام انتخابي انتقالي يعكس التمثيل الشعبي الحقيقي وسلامة العملية، ومنع التأثير أو التدخل في خيارات الشعب". كما دعا معداً الوثيقة إلى "إعادة تشكيل السلطة القضائية ومؤسساتها العاملة واجهزتها".

الكويت - تلقت الحكومة الكويتية إشارة جديدة بشأن مدى قوة المعارضة وصعوبة المعركة ضدها، وذلك عندما حقق مرشح معارض للانتخابات التكميلية التي أجريت السبت لسد الشغور الجزئي في مجلس الأمة (البرلمان) والناتج عن إبطال المحكمة الدستورية لعضوية نائب معارض آخر، فوزا ساحقا على جميع منافسيه من مستقلين وموالين للسلطة. وحاز المعارض عبيد الوسمي على حوالي ثلاثة وتسعين في المئة من الأصوات الانتخابية، بينما تقاسم منافسوه الـ14، السبعة في المئة المتبقية. ورات جهات سياسية كويتية أن نتيجة الانتخابات التكميلية ترتقي إلى مرتبة إنذار للحكومة بشأن صعوبة مواجهة المتواصل منذ الانتخابات التي جرت في ديسمبر الماضي ضد المعارضة والتي تلخصها المشاحنات الشديدة تحت قبة البرلمان وأفضت أخيرا إلى تعطيل عقد جلساته بسبب إصرار النواب المعارضين على استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد رغم أنه يتحصن بقرار برلماني ينص على تأجيل الاستجوابات البرلمانية الموجهة إليه إلى دور الانعقاد القادم للمجلس.



وقام النواب المعارضون في جلسة سابقة بالجلوس في المقاعد المخصصة للوزراء، وتوغدوا بتصعيد احتجاجاتهم واعتماد أساليب أخرى حتى يستجيب رئيس الحكومة ويصعد إلى منصة الاستجواب.

وأصدر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، الأحد، إلى رفع جلسة برلمانية خاصة كانت مقررة في ظل تعذر عقد الجلسات العادية، وذلك لعدم اكتمال النصاب بسبب غياب أعضاء الحكومة (وهو أيضا نواب في مجلس الأمة). ويعني فوز الوسمي أن يظل عدد مقاعد المعارضة في البرلمان الكويتي على حاله رغم أن المحكمة الدستورية قامت في وقت سابق بإسقاط عضوية النائب السلفي بدر الداهوم استنادا إلى طعن في ترشحه يتمثل في أنه مدان بحكم قضائي سابق في قضية إساءة لأمير البلاد.

وكان الداهوم قد برز بشكل لافت، ومنذ اليوم الأول لدخوله البرلمان، كـ"نجم" كبير للمعارضة البرلمانية حيث شارك في مختلف الفعاليات المضادة للسلطة بدءا من محاولة منع إسناد رئاسة المجلس إلى الغانم المحسوب ضمن معسكر الموالاة ومرورا بالاعتراض الشديد على تشكيلية الحكومة وغالبية قراراتها.

وقال الوسمي، الذي يعتبر نفسه مجرد معروض مؤقت للداهوم في البرلمان، معلقا على فوزه في الانتخابات التكميلية "نجح استفتاء الكويت الكبير من الدائرة الكبيرة (الدائرة الانتخابية الخامسة التي تضم أكبر عدد من الناخبين) وأهل الكبار الذين سجدوا

نظرية المؤامرة تعرقل مواجهة كورونا في مناطق الحوثيين

للصاح تماما ويمنعون وصوله إلى أماكن سيطرتهم، ما يهدد حياة المواطنين هناك بالخطر"، مؤكدا أن الحكومة أرسلت كميات من اللقاحات للمحافظات الخاضعة لسيطرتهم ورفضوا دخولها. وتابع "عاني اليمن مثل معظم دول العالم من تأثير جائحة كورونا وتأثيرها السلبي الشديد على الوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي وأدت الحرب التي تسببت فيها جماعة الحوثي منذ 2014 إلى المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن والنزوح وهجرة السكان وتفشي الأمراض والأوبئة إلى جانب تضرر النظام الصحي، ما أدى إلى زيادة صعوبة التدخل".

وفي أربيل الماضي أفاد ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن أدهم عبد المنعم بأن الحوثيين وافقوا تحت الإلحاح على قبول 10 آلاف جرعة لقاح، غير أنه تعذر تسليمها بعدما اشترط المتمردون توزيعها بمعزل عن إشراف المنظمة.

ويخضع لسيطرة الحوثيين بالإضافة إلى العاصمة صنعاء عدد من المحافظات اليمنية هي ذمار وعمران وصعدة وحجة والمحويت والجوف وإب شمالي اليمن، وأجزاء من محافظة البيضاء وسط البلاد، وتقع بجنوبها الغربي، والحديدة على الساحل الغربي.



وأطلقت الحكومة اليمنية في أربيل الماضي حملة تطعيم ضد فيروس كورونا في 13 محافظة من أصل 22، باستخدام لقاح أسترازينيكا، ولم يعرف على الفور عدد من تلقوا اللقاح. وفي حديثه لوكالة الأناضول أوضح الوليدي أن الحوثيين "يرفضون فكرة

يخشون أن تؤثر على جهودهم الحربي وقد ظهر ذلك جليا من خلال ترويجهم في حملات تجنيد المقاتلين لقتاوى مفادها أن كورونا لا يصيب "المجاهدين" في إشارة إلى جميع من يقاتلون في صفوفهم ضد الحكومة المعترف بها دوليا والمدعومة من السعودية.

أما منع التطعيم ضد الفايروس فيستند إلى فكرة أن اللقاحات المصنوعة على أيدي "الكفار" تحتوي على مواد محرمة من شأن إدخالها إلى شرابيين "المؤمنين" أن يؤثر على نسلهم، وأن تلك اللقاحات تسبب مضاعفات صحية تصل إلى العمق وأنها جزء من مؤامرة لإبادة المسلمين ومنع تكاثرهم. وبالاستناد إلى الأفيكار ذاتها كان الحوثيون قد عرقلوا في أوقات سابقة حملات تطعيم ضد شلل الأطفال في عدد من المناطق ما تسبب في عودة المرض إليها بعد أن شارف على الانقراض في اليمن.

عبدن - تصطدم الجهود المتعثرة للتصدي لوباء كورونا أصلا في أغلب المناطق اليمنية بعوائق إضافية في مناطق سيطرة المتمردين الحوثيين، حيث تغيب بشكل كامل المعطيات بشأن مدى انتشار الوباء، بينما يعرقل الحوثيون إطلاق حملة للتطعيم ضده لأسباب تختلط فيها الحسابات السياسية بالأوهام العقائدية ونظرية المؤامرة.

وقال وكيل وزارة الصحة العامة اليمنية علي الوليدي إن الحوثيين منعوا وصول لقاح كورونا إلى المحافظات الخاضعة لسيطرتهم.

ويأتي ذلك بينما يتكتم المتمردون المرتبطون بإيران بشكل كامل على مدى انتشار الوباء في مناطق سيطرتهم وذلك منذ اعترافهم قبل نحو عام بانتقال العدوى إلى تلك المناطق. وترجع مصادر يمنية تعاطي الحوثيين مع الوباء بأسلوب الإنكار إلى رغبتهم في تجنب إحداث حالة من الفرع والارباك



نفس الانتخابات تؤدي إلى نفس النتائج